

الاستثناءات.. وحوادث الطرق!!

الأحد، 22 يولييه 2018 02:57 ص



باهي الروبي

* علي الرغم من ان احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء اكدت انخفاض حوادث السيارات في مصر بنسبة تصل إلي 18%.. إلا أن منظمة الصحة العالمية اعلنت في فبراير الماضي ان مصر تعد من اسوأ 10 دول في العالم من حيث ارتفاع معدلات حوادث الطرق التي تؤدي إلي وفاة واصابة آلاف الضحايا من المواطنين الابرياء.

* طرفنا في مصر من شمالها إلي جنوبها تشهد يوميا العديد من الحوادث التي تتعدد اسباب حدوثها والمؤسف ان يأتي العامل البشري في مقدمة تلك الاسباب بنسبة تزيد علي 78% طبقا لتقرير الجهاز المركزي ايضا في حين تراجعت اسباب عيوب المركبات وسوء حالة الطرق.. ومما لا شك فيه أن منظومة الطرق في معظم محافظات مصر شهدت خلال السنوات الماضية تطورا

كبيرا وتحسنت إلي حد كبير حيث اقيمت المحاور الكبرى والكباري علي نهر النيل والمجاري المائية وغيرها.. ورغم ذلك نزيف الاسفلت مستمر!!

* السؤال الذي يطرح نفسه هنا.. كيف نحد من هذه الحوادث خاصة وأن نسبة العامل البشري فيها تصل إلي هذا الرقم الكبير؟؟.. هل بالقانون وتبليغ العقوبات لتصل إلي الحبس والغرامة المالية الكبيرة؟؟ ام بمراقبة الطرق بالكامنة والكاميرات ام باستمرار فحص السائقين طبييا؟؟

* عدد من خبراء المرور واساتذة النقل وهندسة الطرق يرون ان المشكلة ليست فقط في اقرار قوانين تغلظ العقوبات أو تضع قواعد ومعايير جديدة تنظم الحركة المرورية.. ولكن المشكلة الاكبر هي في تطبيق اي قانون.. ويؤكدون - وأنا معهم - ان الاستثناءات في تطبيق القانون تمثل نسبة كبيرة من العنصر البشري.. فالاستثناءات ليست فقط التي يستفيد منها اشخاص بعينهم نظرا لوظائفهم او نفوذهم او غير ذلك وغض النظر عن مخالفاتهم او استخراج رخص القيادة بالمجاملة لمن لا يعلمون شيئا عن قواعد المرور واحياتا حتي عن القيادة نفسها!!..!!

* هذه الاستثناءات تنعكس ايضا علي عدد اخر من الاشخاص الذين يظهرون اعتراضهم عليها برد فعل عكسي بقيامهم بكسر القانون والسير بالمخالفة أو بسرعة كبيرة.. وللأسف هؤلاء عددهم ليس بالقليل لانهم يشعرون بالتفرقة والتمييز لكنهم يرفضونه بتصرف عكسي!!